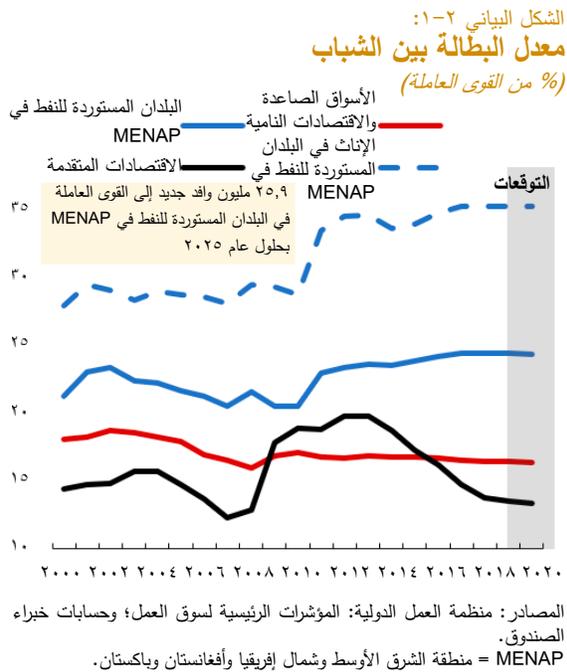


٢- البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: التعامل مع مواطن الضعف عندما تحيط أجواء عدم اليقين بالآفاق الاقتصادية

من المتوقع أن يظل النمو متواضعا نسبيا في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث لا يزال مقيدا باستمرار الجمود الهيكلي. ويحد الدين العام المرتفع في العديد من البلدان من الحيز المالي المطلوب لأوجه الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية بالغة الأهمية، كما يجعل الاقتصادات عرضة لأوضاع مالية أقل ملاءمة. ولا تزال الغيوم تكتنف الآفاق ملبدة بالغيوم نظرا لتصاعد التوترات التجارية العالمية وأجواء عدم اليقين في الأسواق المالية. وتزداد التوترات الاجتماعية في العديد من البلدان، حيث لا تزال البطالة مرتفعة كما ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين استمرار إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو لإعادة بناء الهوامش الوقائية وتعزيز الصلابة، إلى جانب تكثيف الإصلاحات الهيكلية وإصلاحات الحوكمة لتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الاستثمار الخاص، وتوليد فرص العمل. وستساعد زيادة التكامل الإقليمي أيضا على دعم النمو على المدى المتوسط.

كيفية تحقيق التوازن بين مواطن الضعف على المدى القريب والتحديات على المدى المتوسط



من المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معتدلا خلال عام ٢٠١٩ في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مما يعكس ضعف البيئة الخارجية فضلا عن العوامل المحلية. ورغم أنه من المتوقع للنمو أن يرتفع بدرجة طفيفة على المدى المتوسط، فإنه لا يزال مقيدا بأوجه الجمود الهيكلي المستمرة في العديد من البلدان، وهو منخفض إلى درجة لا يمكن معها خفض البطالة بشكل فعال مع ارتفاع الضغوط الديمغرافية. ولا تزال البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب (٢٤,٤% في عام ٢٠١٨) والإناث (١٨,٩% عام ٢٠١٨) في المنطقة، كذلك لا تزال مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضة للغاية (٢٦% في عام ٢٠١٨) (الشكل البياني ١-٢). وتزداد التوترات الاجتماعية في العديد من بلدان المنطقة (راجع الإطار ١-٢) حيث تأثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بجهود الضبط المالي والتقدم المحدود في الإصلاحات الهيكلية.

وفي الوقت نفسه، زاد الدين العام بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما يحد من الخيارات المتاحة على صعيد السياسة لمواجهة هذه التحديات. وتتفاقم المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين على المدى القريب بسبب آفاق النمو الأقل

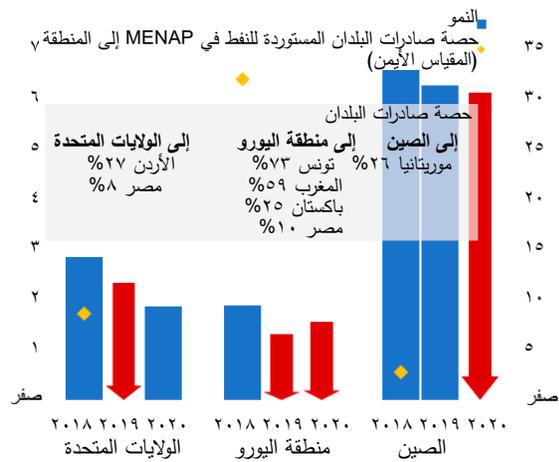
الاستثمارات الخاصة وتأخير الإصلاحات اللازمة لمعالجة المعوقات الهيكلية المستمرة أمام تنمية القطاع الخاص.

وقد تم تخفيض توقعات النمو بصورة مطردة في العديد من البلدان (الأردن، لبنان، المغرب، باكستان، السودان) في ظل ضعف البيئة الخارجية. فقد كان من المتوقع أن يصل النمو في المنطقة في عام ٢٠١٩ إلى ٤% في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مقارنة بالتوقعات الحالية التي تشير إلى بلوغه ٣,٦%.

كذلك لا يزال ميزان المخاطر مائلا نحو التطورات السلبية، حيث تلقي التوترات التجارية العالمية بظلالها على آفاق النمو لدى أهم الشركاء التجاريين وتزيد من احتمالات عزوف المستثمرين عن المخاطر في الأسواق الصاعدة. وتحديدا فإن الحصة الكبيرة من صادرات البلدان المستوردة للنفط في المنطقة إلى الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تُعرض هذه البلدان (على سبيل المثال الأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان وتونس) إلى مخاطر التطورات السلبية بسبب انخفاض النمو. كذلك فإن الاعتماد الشديد على السياحة يعرض بعض البلدان (مصر، الأردن) إلى مخاطر تباطؤ النمو العالمي (الشكل البياني ٢-٣).

الشكل البياني ٢-٣:

النمو العالمي والإقليمي وحصص صادرات البلدان المستوردة للنفط في MENAP إلى المناطق (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات وجهة التجارة، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: تشير الأسهم الحمراء إلى تخفيض التوقعات عن عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

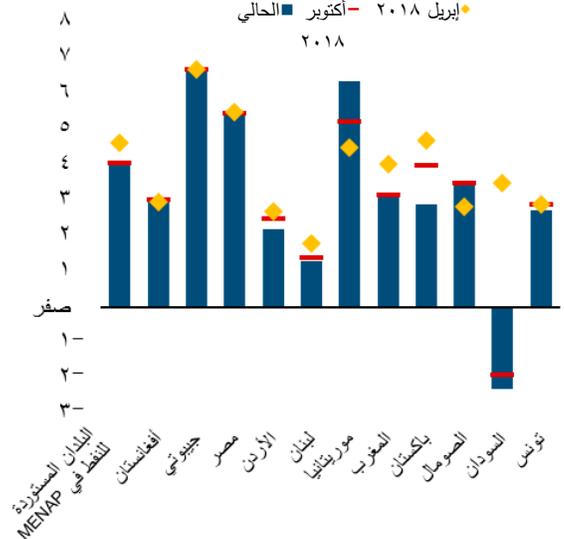
ملاءمة والأوضاع المالية العالمية الأكثر تقلبا، خاصة مع استحقاق مقدار كبير من الديون بالعملة الأجنبية خلال السنوات المقبلة. ويواجه صناع السياسات على نحو متزايد المفاضلة بين مواجهة تحديات النمو وإعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز الصلابة في مواجهة المخاطر قريبة الأجل وذلك في ظل تراجع ديناميكية الدين.

استمرار النمو المتواضع وغير المتوازن

إن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، والذي يخفي التباين الكبير بين هذه البلدان، من المتوقع أن يتباطأ من ٤,٢% في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٦% في عام ٢٠١٩، قبل أن يعاود الارتفاع إلى ٤,٣% خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢-٢). ويؤدي ضعف النمو في باكستان إلى انخفاض معدل النمو الكلي في المنطقة هذا العام، حيث يُتوقع أن تؤدي الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة وتحديات تصحيح السياسات الجارية إلى تباطؤ النمو في باكستان من ٥,٢% في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩% في عام ٢٠١٩. كذلك لا تزال آفاق النمو في المنطقة مقيدة من جراء انخفاض

الشكل البياني ٢-٢:

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٩ في بلدان MENAP المستوردة للنفط (%)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء الصندوق. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

لبنان، الصومال، سوريا)، والمخاوف الأمنية، وانخفاض الاستثمار العام عن مستواه المتوقع، والاختلالات الخارجية الكبيرة (لبنان، باكستان، السودان) (راجع الإطار ٢-١).

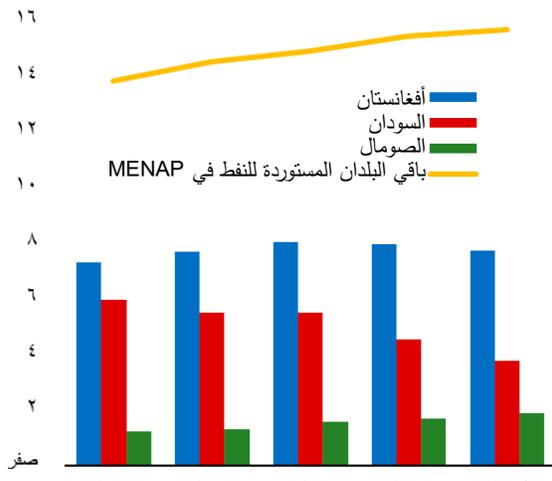
كذلك تؤدي أجواء عدم اليقين المرتبطة بالصراعات الجارية والمخاوف الأمنية إلى تعرض الآفاق الاقتصادية لمخاطر التطورات السلبية. ومن المتوقع أن تتأثر آفاق النمو على المدى المتوسط بأجواء عدم اليقين في المنطقة (أفغانستان، الأردن،

الإطار ٢-١: النمو في البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا تزال البلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المنخفض في المنطقة عُرضة للضغوط الناجمة عن استمرار الصراعات والفقر (أفغانستان، الصومال، السودان، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة). وتشكل مواطن الضعف المرتبطة بالأمن خطراً أكبر على بعض هذه البلدان مقارنة بتباطؤ النشاط العالمي، حيث تشكل التجارة حصة أصغر نسبياً في إجمالي الناتج المحلي الكلي لهذه البلدان مقارنة بغيرها من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (راجع الشكل البياني ١-٢-١). غير أن تحويلات العاملين في الخارج تشكل نسبة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي لبعض البلدان منخفضة الدخل (كالصومال على سبيل المثال)، مما يزيد من المخاطر الناجمة عن التطورات العالمية.

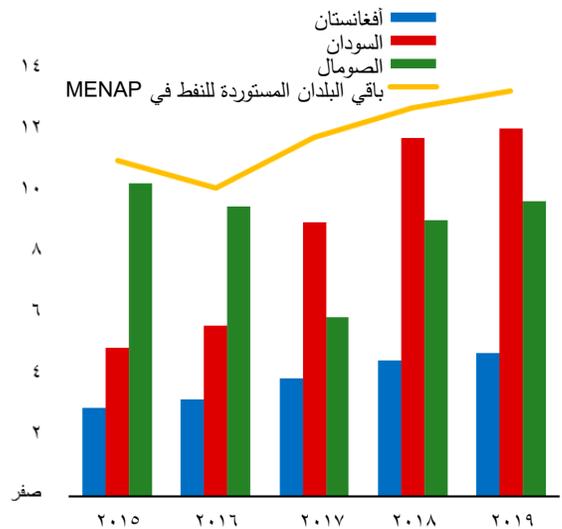
ولا تزال سياسة المالية العامة مقيدة بسبب ضعف تعبئة الإيرادات، رغم بعض التحسينات في مجال تحصيل الضرائب. وتعتمد البلدان اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية، كما أن الحاجة إلى الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية تُضيق المجال أمام الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القطاع المالي في مرحلة مبكرة للغاية من التطور. كذلك فإن الائتمان المقدم للقطاع الخاص منخفض للغاية لأن القطاع المالي يفتقر إلى القدرة على تقديم الائتمان وتمويل الاستثمار، الأمر الذي تزداد حدته مع ارتفاع علاوات المخاطر أثناء الصراعات. وتؤدي مواطن الضعف هذه، إلى جانب ارتفاع معدل النمو السكاني وقصور الطاقة الإنتاجية والمخاوف الأمنية، إلى ارتفاع مخاطر التوترات الاجتماعية. وإلى جانب ذلك فإن نزوح السكان يضع ضغطاً على البلدان المجاورة التي تواجه تحدي استيعاب اللاجئين من مناطق الصراع (على سبيل المثال الأردن، لبنان).

الشكل البياني ١-٢-٢:
الإيرادات الضريبية
(% من إجمالي الناتج المحلي)



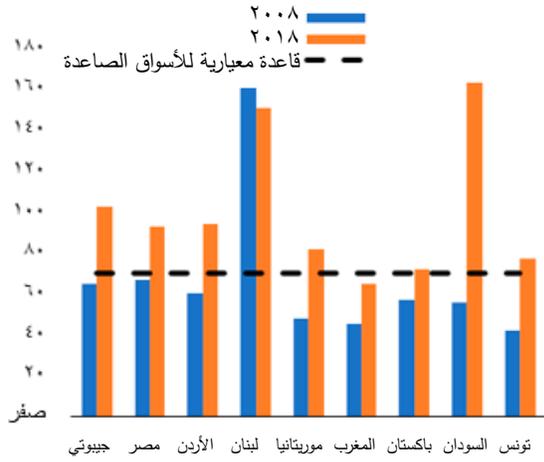
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ١-٢-١:
صادرات السلع
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٢-٤:

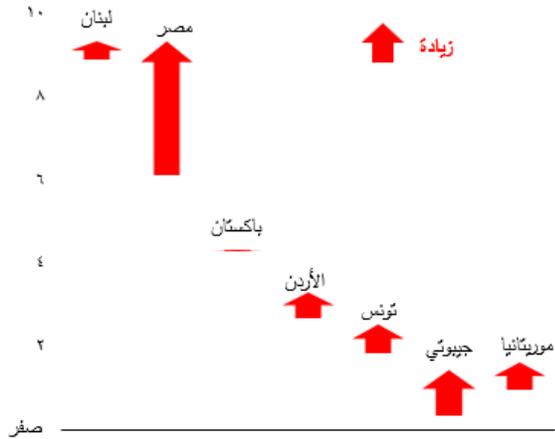
إجمالي الدين الحكومي
(% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: بيانات جيبوتي وموريتانيا تشمل الدين العام والدين المضمون من الحكومة.

الشكل البياني ٢-٥:

مصرفات الفوائد الحكومية

(التغير من متوسط ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت بنسبة ٢٠% من متوسط إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٨. وتتخطى معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بكثير المستوى الحدي للدين العام

انخفاض أسعار النفط عامل مساعد، ولكن مواطن الضعف الخارجية لا تزال قائمة

من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري في المنطقة من ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ إلى ٥,٩% و ٥,٢% في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ على التوالي، حيث يساعد انخفاض أسعار النفط على تحسين معدلات التبادل التجاري في البلدان المستوردة للنفط. لكن رغم أن عجز الحساب الجاري في مصر والمغرب من المتوقع أن يتراجع إلى حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠، فإن العجز الخارجي لا يزال كبيراً في بلدان أخرى في المنطقة. ونظراً لأن أسعار النفط يُرجح أن تظل متقلبة في ظل التوترات الجغرافية السياسية المستمرة (راجع الفصل ١)، فإن استمرار تحسن معدلات التبادل التجاري غير مؤكد.

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في المنطقة إلى ٧% في عام ٢٠١٩ و ٦,٥% في عام ٢٠٢٠ وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض الطلب لدى أهم الشركاء التجاريين. وبينما يُتوقع أن يظل معدل نمو الصادرات مرتفعاً في مصر (مع استمرار التعافي من الصدمة التي تعرضت لها السياحة في وقت سابق والإنتاج الجديد من الغاز الطبيعي) - وأن يتحسن في الأردن (السياحة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة فتح الحدود الرئيسية والاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي) وموريتانيا (ارتفاع صادرات الحديد الخام والذهب) - من المتوقع أن يتباطأ نمو الصادرات في بلدان أخرى في المنطقة. ويؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى تعرض كافة بلدان المنطقة إلى المزيد من مخاطر التطورات السلبية. ورغم أن تحويلات العاملين في الخارج تساعد على توفير احتياطي وقائي لتمويل العجز في الحساب الجاري في العديد من البلدان (المغرب، باكستان، الصومال)، هناك مخاطر تطورات سلبية من حدوث تباطؤ في البلدان المنشئة للتحويلات، معظمها في أوروبا أو مجلس التعاون الخليجي.

الدين العام المرتفع يزيد من المخاطر ويحد من الحيز المالي المتاح

رغم أن بلدان المنطقة قد اتخذت خطوات لتعزيز أوضاع المالية العامة في السنوات الأخيرة، زادت نسب الدين العام بشكل كبير

المالية العامة للمساعدة على تعويض أثر انخفاض الطلب الخارجي على النمو على المدى القريب، كما يترك حيزا ماليا محدودا لتحسين البنية التحتية، والاستثمار في الصحة والتعليم، وبناء شبكة أمان مستدامة - وجميعها ضرورية لدعم النمو على المدى المتوسط وتخفيف التوترات الاجتماعية.

ويتعين تكثيف جهود الضبط المالي لإعادة بناء الهوامش الوقائية، ولكن ينبغي ضبط وتيرتها بدقة للتركيز على التصحيح المالي الداعم للنمو. وينبغي أن تسعى البلدان إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات المتكررة للإبقاء على حيز مالي للإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. فإتاحة القدر الكافي من الإنفاق العام على أغراض الرعاية الصحية والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي يمكن أن يساعد على تخفيف التوترات الاجتماعية (الشكل البياني ٢-٧). وينبغي إحلال التحويلات الاجتماعية الموجهة للمستحقين محل الدعم الذي يعود بالنفع بشكل غير متناسب على بعض شرائح السكان (على سبيل المثال، دعم

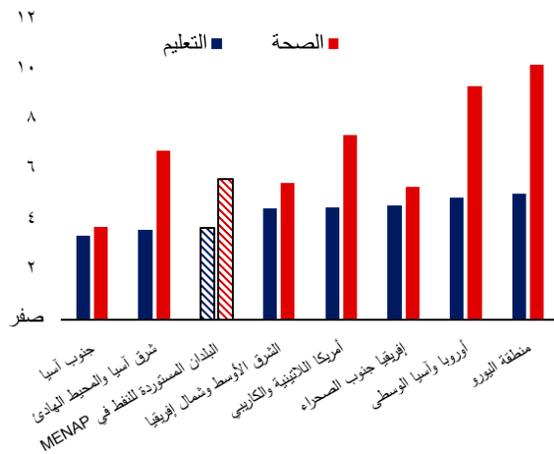
في الأسواق الصاعدة،^١ حيث يتجاوز ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن ولبنان والسودان (الشكل البياني ٢-٤). وقد أدت زيادة الاقتراض إلى ارتفاع مصروفات الفوائد، والحد من الحيز المالي المتاح، ومزامنة المصروفات الأخرى ذات الأولوية العالية (الشكل البياني ٢-٥). وإلى جانب ذلك، يتحمل العديد من البلدان مبالغ كبيرة من الديون بالعملة الأجنبية - حوالي ٢٧ مليار دولار - من المقرر أن تستحق في العامين المقبلين، مما يجعلها أكثر عرضة لتباطؤ آفاق النمو وتقلب الأسواق المالية (الشكل البياني ٢-٦). ورغم أن الضغوط المباشرة على التدفقات المالية قد خفت حدها في الشهور الأخيرة، لا تزال الأوضاع المالية العالمية تتسم بعدم اليقين ومن المرجح أن تكون أقل دعما بكثير مما كانت عليه خلال السنوات العديدة الماضية.

ويمثل ذلك خيارا متزايد الصعوبة بالنسبة لصناع السياسات حيث يوازنون بين مواجهة تحديات النمو وإعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز الصلابة في مواجهة المخاطر على المدى القريب. ويحد الدين العام المرتفع من الخيارات المتاحة على صعيد سياسة

الشكل البياني ٢-٧:

الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة

(من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٧ أو أحدث البيانات المتاحة)

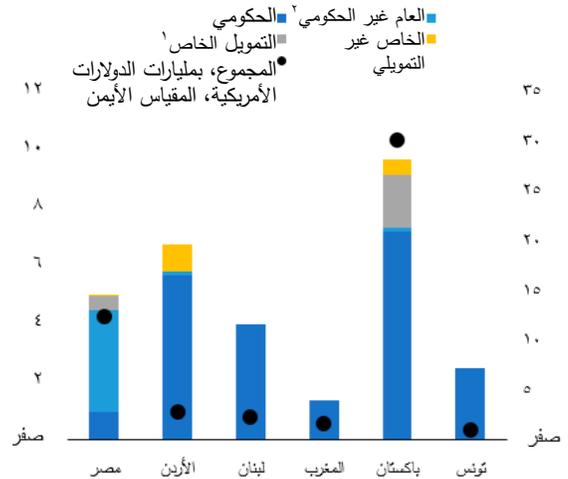


المصادر: معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الصحة العالمية، قاعدة بيانات الإنفاق الصحي العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق. MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٢-٦:

الدين الخارجي المستحق في ٢٠٢٠-٢٠١٩

(من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: مؤسسة Dealogic، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء الصندوق. ^١ كل من التمويل العام والخاص لمصر. ^٢ يشمل البنك المركزي المصري.

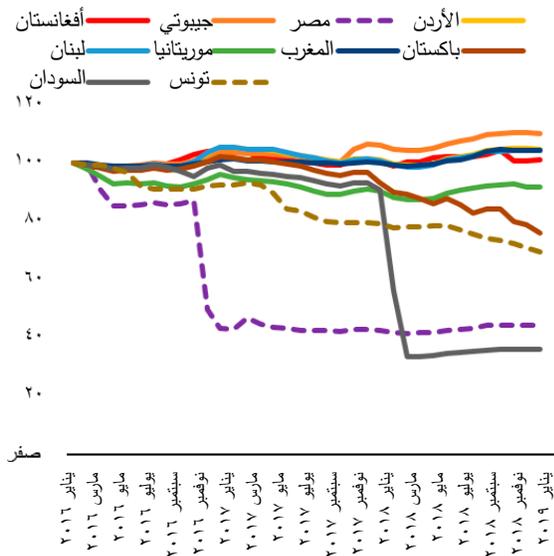
معرضة لدرجة أكبر من مخاطر المديونية الحرجة حيث يتجاوز الدين العام ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي.

^١ تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام في البلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق الصادر عن الصندوق يُعتبر أن بلدان الأسواق الصاعدة

دور يُذكر للسياسة النقدية في البلدان التي تتبع نظام ربط سعر الصرف أو مجلس العملة (جيبوتي، الأردن، لبنان). وتُضيق المرونة المحدودة في سعر الصرف من المجال المتاح أمام السياسة النقدية وتضع عبئا أكبر على سياسة المالية العامة. والبلدان التي تطبق أسعار صرف أكثر مرونة تكون أكثر قدرة على استيعاب الصدمات الخارجية وحماية القدرة التنافسية الخارجية. وتوفر تحركات سعر الصرف لصناع السياسات أداة للتصحيح إذا كانت سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التقليدية مقيدتين (الشكل البياني ٢-٨). غير أن عمليات التصحيح الكبيرة المنفصلة في سعر الصرف عند تزايد الضغوط تكون أكثر إرباكا من المرونة بمرور الوقت.

ولتعزيز الصلابة، ينبغي للسلطات أيضا أن تواصل تقوية القطاعات المصرفية، بما في ذلك من خلال تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية ونظم الإعسار. وعندما تكون أوضاع النمو والأوضاع المالية أقل ملاءمة، يمكن أن تظهر هشاشة القطاع المصرفي وتؤدي المخاطر إلى تزايد الضغوط على المالية العامة. ويتعين أيضا بذل المزيد من الجهود في العديد من البلدان

الشكل البياني ٢-٨:
مؤشر أسعار الصرف الفعلية الاسمية
(يناير ٢٠١٦ = ١٠٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات نظام نشرات المعلومات الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الوقود في السودان وتونس والدعم المتبادل للكهرباء في الأردن)، بينما يمكن أن تؤدي إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة (مصر، باكستان) إلى زيادة فعالية الإنفاق. وبالنسبة للبلدان التي يكون فيها مستوى تحصيل الضرائب منخفضا (أفغانستان، باكستان، السودان)، هناك أيضا مجال كبير لتحسين تعبئة الإيرادات، بما في ذلك عن طريق إلغاء الإعفاءات المشوّهة؛ وفرض الضرائب على شرائح السكان الأكثر ثراء، مثل فرض ضرائب على الممتلكات والثروة؛ وتوسيع القاعدة الضريبية؛ والحد من العمل في القطاع غير الرسمي.

وهناك مجال واضح لتحسين فعالية وكفاءة المؤسسات العامة، مما يؤدي إلى تحسين عملية تحصيل الضرائب وجودة الإنفاق. كذلك فإن شفافية الموازنة في المنطقة منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، مما يؤكد أهمية المبادرات التي تهدف إلى الحد من الفساد وزيادة ثقة الجمهور في مؤسسات المالية العامة. ويمكن أن يساعد التوسع في استخدام التكنولوجيا أيضا على زيادة الامتثال الضريبي وتحسين فعالية وحوكمة مؤسسات المالية العامة (راجع IMF 2017a). ولتحقيق أقصى قدر من هذه المنافع، يتعين تطوير القدرات المؤسسية، وتيسير الحصول على الخدمات الرقمية، ومعالجة المخاوف المتعلقة بالخصوصية والأمن الإلكتروني.

ضيق الحيز النقدي رغم الضغوط التضخمية المتواضعة

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في المنطقة بدرجة طفيفة ليصل إلى ١١,٣% في عام ٢٠١٩، وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع معدل التضخم في مصر (إصلاح دعم الوقود) وباكستان (انخفاض سعر الصرف). وبشكل عام، من المتوقع أن يظل التضخم مستقرا إلى حد كبير، مدعوما بانخفاض أسعار الطاقة، حيث يُتوقع أن تشهد معظم بلدان المنطقة تضخما أحادي الرقم (أقل من ٣% في أفغانستان، والأردن، ولبنان، والمغرب).

ورغم أن السلطات النقدية في المنطقة واصلت إلى حد كبير اتخاذ موقف محايد على صعيد السياسات (باستثناء مواقف السياسة النقدية الأكثر تشددا في مصر، وباكستان، وتونس)، فإن هناك تباينا في إمكانية استخدام سياسات نقدية أكثر دعما. ولا يوجد

زيادة فرص الحصول على الائتمان: لا يزال الائتمان المقدم للقطاع الخاص منخفضا في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، حيث يقيد جزئيا نظام مصرفي غير متطور بما فيه الكفاية وغير قادر على القيام بفعالية بدور الوسيط لتوفير المدخرات المحلية اللازمة للاستثمار الإنتاجي في العديد من البلدان (الشكل البياني ١٠-٢). وغالبا ما تقدم البنوك خدماتها بشكل أساسي للشركات الكبيرة المعروفة؛ ولا تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقروض العقارية، والتمويل الاستهلاكي سوى نسبة محدودة من أنشطتها (الشكل البياني ١١-٢). ويعكس ذلك جزئيا أوجه القصور في الأطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بحقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والمعلومات الائتمانية، والإعسار، وإنفاذ الضمانات، وهو ما يثني البنوك عن الإقراض في هذه المجالات. كذلك فإن الإجراءات المرهقة لتسجيل الممتلكات في العديد من البلدان لا تزال تشكل عقبة أساسية أمام تطوير السوق العقارية. ومن شأن التوسع في تطوير القطاع المالي أن يدعم استثمارات القطاع الخاص. ومن شأن زيادة فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان أن يشجعها أيضا على الانتقال إلى القطاع الرسمي، مما يحد من حجم النشاط غير الرسمي في الاقتصاد ويساعد على توسيع القاعدة الضريبية (راجع

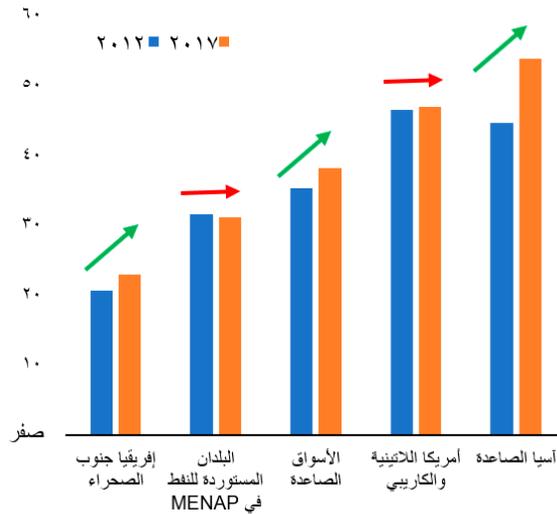
(السودان، تونس) لتقوية أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحيلولة دون قطع علاقات المراسلة المصرفية.

التركيز على الإصلاحات الهيكلية لتحسين آفاق النمو

مع ضيق الحيز المالي والنقدي المتاح تزداد أهمية الإصلاحات الهيكلية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط، والمساعدة على خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الشمول. ولا يزال الاستثمار الخاص في مختلف بلدان المنطقة منخفضا نسبيا؛ لذا فإن خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار الخاص سيتطلب تحسين البنية التحتية والتعليم، وتعزيز الحوكمة والمؤسسات، وزيادة فرص الحصول على الائتمان (الشكل البياني ٩-٢).

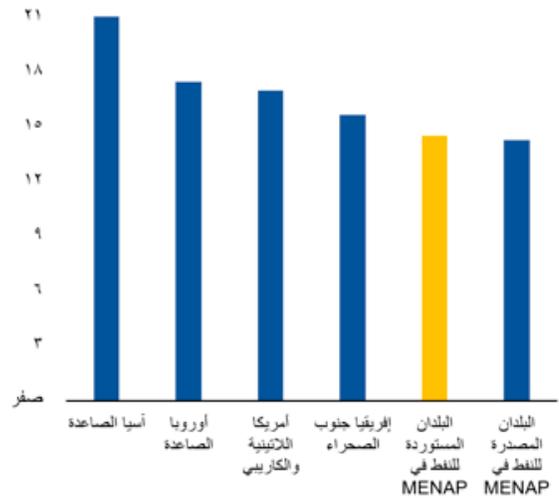
وفي ظل وجود بيئة خارجية أكثر صعوبة وتوترات اجتماعية ناشئة، قد يحدث تقاعس في مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي لن تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو. لكن من الضروري إحرار تقدم في الإصلاحات قبل أن تصبح الأوضاع أكثر صعوبة. وسوف يستمر تفاقم الانقسامات الاجتماعية إذا لم تتم معالجة التحديات متوسطة الأجل، مما يزيد من مخاطر التصحيح غير المنظم.

الشكل البياني ١٠-٢:
الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.
ملحوظة: MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل البياني ٩-٢:
نسب الاستثمار الخاص حسب المناطق
(متوسط ٢٠٠٠-٢٠١٨، % من إجمالي الناتج المحلي)



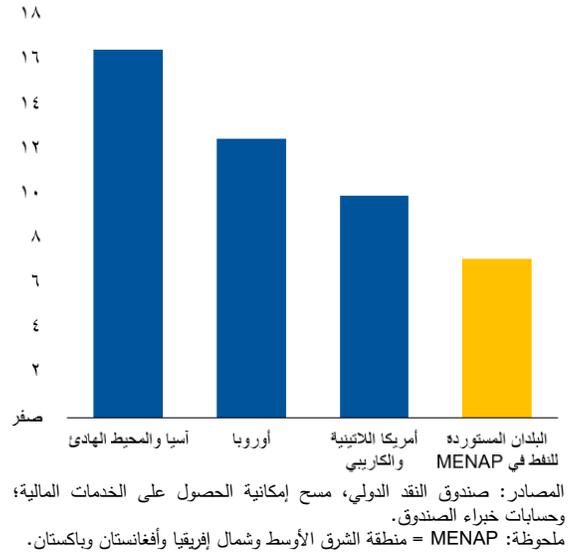
المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

القوى العاملة الماهرة وإصلاحات سوق العمل: إن نقص المهارات وعدم اتساقها مع متطلبات سوق العمل، إلى جانب عدم كفاءة أسواق العمل، ينطوي على تكاليف إنتاجية كبيرة ويحد من قدرة الشركات على المنافسة بفعالية وتوليد فرص العمل. ولا يزال التحصيل العلمي ونتائج التعلم في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة عند مستويات منخفضة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. إن رفع كفاءة الإنفاق على التعليم الذي يوفر المهارات المطلوبة في القوى العاملة يمكن أن يساعد على رفع الإنتاجية وتوليد نمو أكثر احتواءً وعدالة. وإلى جانب ذلك، يمكن أن يؤدي إصلاح القواعد التنظيمية لزيادة مرونة سوق العمل إلى تحسين الديناميكية وتيسير تنمية القطاع الخاص. ويتعين تصحيح تكلفة العمالة أيضا (على سبيل المثال، مساهمات العاملين المرتفعة في الأردن) لتحسين نتائج التوظيف.

إصلاحات سوق المنتجات والمنافسة السوقية: إن وجود بيئة أعمال أكثر تنافسية تقوم فيها الدولة بدور أصغر من شأنه تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتوجيه رأس المال نحو قطاعات أكثر إنتاجية. وتؤدي الأسعار الجبرية، ودعم الكهرباء والوقود (الأردن، لبنان، السودان، تونس)، وعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة (باكستان، تونس) إلى كبح المنافسة وتحويل اتجاه الموارد إلى مجالات أقل إنتاجية.

التكامل الإقليمي: يشير تحليل صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة التكامل في بلدان منطقة المغرب العربي سيخلق سوقا إقليمية تضم حوالي ١٠٠ مليون نسمة بمتوسط دخل حوالي ٤٠٠٠ دولار للفرد بالقيمة الاسمية (راجع IMF 2019). ويمكن أن يسهم التكامل بين بلدان المغرب العربي في زيادة النمو في كل بلد من هذه البلدان بمقدار نقطة مئوية في المتوسط على المدى الطويل.

الشكل البياني ٢-١١:
القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة كنسبة من إجمالي القروض المصرفية حسب المنطقة، ٢٠١٦ (%)



دراسة Blancher and others 2019؛ ودراسة Stepanyan and others، قيد الإصدار).

تحسين بيئة الأعمال والحوكمة: أصدرت عدة بلدان تشريعات بهدف تيسير تأسيس الشركات وإدارتها (مصر، الأردن، المغرب، تونس) (عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). وإلى جانب ذلك فإنه مع إدراك أن الفساد يمكن أن يبطئ وتيرة الإصلاح، والقيام بالأعمال، والاستثمار الخاص (راجع IMF, 2017b)، تركز بعض البلدان على الحد من الفساد من خلال الإصلاح التشريعي (أفغانستان، مصر، موريتانيا، تونس) (عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي). وتشمل مزايا الحد من الفساد الحد من تسرب الإيرادات، وزيادة كفاءة الإنفاق العام، ورفع جودة التعليم العام والبنية التحتية (راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي). ومع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود الواضحة لتعزيز الحوكمة وتحسين فعالية أطر مكافحة الفساد وغسل الأموال في المنطقة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٠

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط -٢٠٠٠ ٢٠١٥				
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١					
٣,٢	١,٥	١,٨	٢,٢	٥,٢	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٧	٢,٣	٣,١	٢,٣	٥,٧
منه النمو غير النفطى					
٠,٧-	٠,٩-	٢,٣	٠,٦-	٣,٩-	٨,٢
رصيد الحساب الجارى					
٤,٠-	٤,٩-	٣,١-	٥,٥-	٩,٥-	٢,٩
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٠	٩,٥	٩,٦	٧,٠	٥,١	٦,٥
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٢,٨	٠,٤	٠,٦	١,٣	٥,٩	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٩	٢,١	١,٢	٢,٥	١,٦	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
١,٠	٠,٩	٥,٣	١,٦	٣,١-	١١,٦
رصيد الحساب الجارى					
٣,١-	٤,٢-	١,٩-	٥,١-	١٠,٤-	٥,٧
رصيد المالية العامة الكلى					
٨,٨	٩,٠	٩,٢	٣,٦	٤,٠	٦,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، عدا بلدان الصراع					
٢,٠	٠,٠	٠,٤	١,٠	٥,٣	٤,٢
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٢,٦	١,٧	٠,٩	٢,٧	٢,٣	٥,٩
منه النمو غير النفطى					
١,٦	١,٧	٥,٥	١,٥	٢,٥-	١٢,١
رصيد الحساب الجارى					
٢,٩-	٤,٠-	٢,٥-	٤,٩-	٩,٢-	٦,٢
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٦	٩,٦	٩,٨	٣,٥	٤,٥	٦,٨
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منها: مجلس التعاون الخليجي					
٢,٨	٢,١	٢,٠	٠,٣-	٢,٣	٤,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٩	٢,٣	١,٩	١,٩	٦,٧
منه النمو غير النفطى					
٣,٤	٣,٩	٧,٣	٢,٥	٢,٨-	١٥,٣
رصيد الحساب الجارى					
٢,٢-	٣,١-	١,٧-	٥,٥-	١٠,٧-	٨,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٢,٤	٠,٤	٢,١	٠,٢	٢,١	٢,٧
التضخم (متوسط سنوي، %)					
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان					
٤,٠	٣,٦	٤,٢	٤,١	٣,٧	٤,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٥,٣-	٦,١-	٦,٥-	٦,٧-	٥,٦-	٢,٢-
رصيد الحساب الجارى					
٦,٥-	٦,٨-	٦,٧-	٦,٥-	٧,٢-	٥,٦-
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٥	١٠,٥	١٠,٤	١٤,٤	٧,٥	٦,٠
التضخم (متوسط سنوي، %)					
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
٣,٢	١,٣	١,٤	١,٨	٥,٣	٤,٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٣	٢,٦	١,٩	٢,٨	٢,٠	٥,٨
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٥-	٣,١	٠,٣-	٤,٢-	٨,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٦-	٤,٧-	٢,٨-	٥,٥-	١٠,٠-	٣,٦
رصيد المالية العامة الكلى					
٩,٣	٩,٨	١٠,٥	٧,٤	٥,٤	٦,٣
التضخم (متوسط سنوي، %)					
العالم العربى					
٣,٨	٢,٨	٢,٦	١,٤	٣,٦	٥,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٨	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٨	٦,٢
منه النمو غير النفطى					
٠,٤-	٠,٦-	٢,٩	١,٠-	٥,٦-	٩,٨
رصيد الحساب الجارى					
٣,٥-	٤,٨-	٢,٦-	٦,٢-	١١,٤-	٤,٠
رصيد المالية العامة الكلى					
٥,٥	٤,٩	٦,٢	٦,٩	٤,٥	٣,٩
التضخم (متوسط سنوي، %)					

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس) حتى ٢٠١١ و ٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر في السنوات اللاحقة، وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو / يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.

بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والصومال والسودان وسوريا وتونس.

العالم العربى: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والسعودية والصومال والسودان وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

المراجع

Blancher, N., M. Appendino, A. Bibolov, A. Fouejieu, J. Li, A. Ndoye, A. Panagiotakopoulou, W. Shi, and T. Sydorenko. 2019. “Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2017a. *Digital Revolutions in Public Finance*. Washington, D.C.

_____. 2017b. “The Role of the Fund in Governance Issues—Review of the Guidance Note—Preliminary Considerations.” Washington, D.C.

_____. 2019. “Economic Integration in the Maghreb: An Untapped Source of Growth” IMF Departmental Paper, Washington, DC.

Stepanyan, V., G. Abajyan, M. Alnasaa, and A. Ndoye., A. Forthcoming. “Enhancing the Role of SMEs in the Arab World: Some Key Considerations.” International Monetary Fund, Washington, DC.